

## تقديم الناشر لكتاب (قراءة في منهج البخاري ومسلم)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ميّز الإنسان من مخلوقاته بالتفكير، والصلاة والسلام على نبيّه الكريم، وبعده:

ليس هذا كتاباً عادياً. إنه دعوة لإعادة النظر في صحّة كثير من الأحاديث المتداولة التي احتلت في أذهان معظم المسلمين «مرتبة القدسيّة» وظن غير المسلمين صحّتها وأنها من عقيدة المسلمين وكلام رسوله الأمين، وهو منها براء. وعلى القارئ ألا يُصدم مما يجد فيه من نقد، فالنقد ليس للدين، ولا لعلماء الحديث الأجلّاء، ولا لما رووه من أحاديث شريفة، بل النقد لبعض ما أدخل فيها من أقوال نسبت إلى الرسول ﷺ عمداً، أو سهواً أو نسياناً.

والكتاب أيضاً دعوة إلى المسلمين، لتشغيل عقولهم، وتنفيذ أمر الله ﷻ بالتفكير والتدبر.. الذي كثره في القرآن الكريم عشرات المرات، ما جعل مفكراً إسلامياً كالعقّاد يؤلّف كتاباً بعنوان: «التفكير فريضة إسلامية».

والذي يفكر في واقع المسلمين الحاضر، ويدرس تاريخهم القديم، يتبيّن له أن الإسلام نقل أتباعه في بدئه من التخلف والجهل إلى سيادة العالم؛ والقاعدة العلمية تؤكّد أن ما حدث مرّة يمكن أن يحدث مرّات... ومع ذلك لا يختلف اثنان على تخلف المسلمين حالياً في دولهم ومجتمعاتهم، الأمر الذي يحير كل مسلم، ويجعله يتساءل: «لماذا تخلف المسلمون وتقدّم غيرهم؟» فالقرآن الكريم ما زال بين أيدي الناس، لم يتغيّر ولم يتبدّل، وهو يُتلى ليل نهار، وهو المرجع الأول للمسلمين، فلم يتخلف المسلمون إذاً؟

وأكثر من يعاني من التناقض بين ماضي المسلمين وحاضرهم هم الذين يعيشون في الغرب، ومؤلف الكتاب منهم، وقد بيّن ما دفعه إلى الكتابة في

موضوع ليس من اختصاصه أصلاً<sup>(١)</sup>، فاضطر إلى بذل الكثير من الجهد والمال والسفر، في محاولة منه للتعرف على أسباب تخلف المسلمين وتقدم غيرهم. وتوصل إلى نتائج دُونها في بحثه هذا، ولا أظنها قطعية، ولا أظنها كذلك السبب الوحيد في تخلف المسلمين. ولكنها أحد الأسباب، ووجهة نظر جديرة بالاحترام والتقدير والدراسة بتعمق وتمعن، ودعوة إلى المختصين بالحديث الشريف لتنقيته مما أدخل فيه وليس منه، وليس من الدين في شيء. وأقترح أن يُنشأ مركز بحث علمي يتبع منظمة المؤتمر الإسلامي أو رابطة العالم الإسلامي، أو غيرهما من المؤسسات الإسلامية، وأن يضم علماء مختصين بالحديث الشريف، وتقتصر مهمته على تنقية الأحاديث المنسوبة إلى الرسول مما أدخل فيها، وألا يترك الموضوع للاجتهادات والجهود الشخصية.

وقد حصر بحثه وركز جهده في نقد عدد قليل من أحاديث وردت في صحيح البخاري ومسلم، لأنهما يحتلان مكانة مميّزة عند المسلمين، مع أن بعض المختصين بالحديث من المعاصرين كاللبناني شككوا في صحة بعض ما فيهما.

وفي المبدأ لا يستطيع أحد أن ينكر وضع أحاديث كثيرة ونسبها إلى رسول الله، وهي دس عليه، وأن الوضع بدأ في زمانه ما جعله يقول: (من كذب عليّ عامداً متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)<sup>(٢)</sup>. وللوضع أسباب كثيرة توسّع فيها مؤلف الكتاب، لذلك نكتفي بالإشارة إلى أن بعض واضعي الحديث قصد الدس على الإسلام وتشويه مفاهيمه، وبعضهم قصد الترغيب بالحسنات والترهيب من المنكرات، ومنهم من أخطأ في النقل أو توهم، ويؤكد ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين، ولا مكذّبين، ولكن

(١) نقول: ليس من اختصاصه أصلاً، لأنه لم يُعرف له مؤلفات في علوم الحديث، ولا تحقيق كتب حديث، مع أنه درس مادة الحديث في جامعة دمشق، وكان أستاذه د. صبحي الصالح، كما تابع الاهتمام بالحديث الشريف في مجلس الشيخ عبد الغني الدقر.

(٢) رواه البخاري ومسلم وغيرهما، ويراجع كتاب: «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث»، ابن الديبع الشيباني، ت: د. محمد المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط١،

السمع يخطئ كما النظر يخطئ»<sup>(١)</sup> فما أجمل هذا الكلام وأصحّه وأحسنه، فقد يُحدّث امرؤ بحديث يظنه صحيحاً، وهو غير صحيح، وهو لا يقصد الكذب، ولا التجنّي، ولكنه يتوهّم صحّة ما يقول. ولذلك وضع الرسول ﷺ قاعدة، وميزاناً دقيقاً لمعرفة الصحيح من أقواله، وهو ألا تُخالف القرآن الكريم وسنّته عليه الصلاة والسلام، فقال: (سيأتىكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله ولسنّتي فهو منّي، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله ولسنّتي فليس منّي)<sup>(٢)</sup>. فكأنّي به يدعو إلى التفكير في نص الحديث وعدم الاكتفاء بالسند. وعندما جاءه رجل يسأله عن البرّ والإثم قال ﷺ: (استفت قلبك. البرُّ ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك)<sup>(٣)</sup>. وكأنّي به ﷺ يتنبأ بما سيحدث من بعده، وما سيوضع من أحاديث على لسانه، لتأييد رأيه، أو لتغيير حكم، فوضع هذه القاعدة الجليلة، والميزان الدقيق الذي لا يُخطئ من يزن به.

وبما أن الهجمة الشرسة المعاصرة على الإسلام، لا تترك منفذاً تستطيع استغلاله والنفوذ منه للدسّ على الإسلام، فإن أعداء المسلمين يستغلّون من جملة ما يستغلّون، الأحاديث الموضوعية، وبخاصة المتعلقة بمكانة المرأة في الدين الإسلامي، ويزعمون أنه حرمها حقوقها الطبيعية، ما يجعل المسلمين في موقع دفاع غير موفق في كثير من الأحيان، وما ذلك إلا لأن أعداء الدين يحسنون تسويق أفكارهم، ويملكون من وسائل الدعاية والإعلام ما يجعل الإسلام متّهماً والمسلمين محامين فاشلين في كثير من الأحيان، لأن من يتصدى للردّ على المتجنّين، لم يستوعب مكانة المرأة في الإسلام التي هي أعلى من مكانة الرجل في كثير من المواقع.

ولا أرغب في الخوض مطوّلاً في هذا الموضوع؛ لأن المؤلف حاول أن يستوفي الموضوع حقّه. ولكنني أشير إلى أمرين مهمين:

الأول: أن خالق العباد أدرى بما يصلح لعباده من شرائع، وكل ما على

(١) رواه مسلم في صحيحه، وابن حنبل في مسنده، وغيرهما.

(٢) رواه الدارقطني في سننه، والألباني في السلسلة الضعيفة.

(٣) رواه النووي في الأربعين النووية.



الإنسان هو أن يتبين علة تشريع ما ليطبقه بقناعة وإخلاص، لأنه سيجده في مصلحته أو مصلحة المجتمع.

الثاني: أن واقع المسلمين شيء، والإسلام شيء آخر، فأثر الإسلام في حياة المسلم المعاصر ضعيف لدرجة لا تحتاج إلى برهان.

إن القضية بين الرجل والمرأة ليست قضية حقوق يتصارعان عليها، إنها قضية اختصاص وتكامل. وأما المكانة فهما فيها متساويان.

وليس أدل على ذلك من الآية الكريمة: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات/١٣].

وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة/٧١].

وقوله ﴿وَقَصَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء/٢٣].

وعشرات الآيات التي تخاطب الرجال والنساء من دون تمييز بينهما، ويمكن للراغب في الاستزادة الرجوع إليها في القرآن الكريم.

وأما الحديث الشريف ففي بعضه يظهر التساوي بين الرجل والمرأة كقوله: (إنما النساء شقائق الرجال)<sup>(١)</sup>، وفي بعضه يفضل المرأة، كقوله: (الجنة تحت أقدام الأمهات)<sup>(٢)</sup>، وقوله (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: من أحق الناس بحسن صحبتي؟ قال: أمك، فقال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال ثم من؟ قال: أبوك)<sup>(٣)</sup>.

وبالعودة إلى تأكيد فكرة الاختصاص والتكامل، فكلنا يعلم أن تشبيه الرجل بالمرأة يعدُّ الرجل شتيمة، وتشبيه المرأة بالرجل تعدُّ إهانة.

وتأكيداً للفطرة التي خلق الله الإنسان عليها، فقد روي عنه ﷺ أنه: (لعن رسول الله المختشين من الرجال والمترجلات من النساء)<sup>(٤)</sup>.

ولو أن امرأً مرض، وله صديق مهندس عزيز عليه، فهل يلجأ إليه لمداواته، أم يذهب إلى طبيب ولو كان لا يعرفه؟ وهل يُنقص هذا التصرف من منزلة المهندس؟

(١) رواه أبو داود في سننه

(٢) رواه السيوطي في الجامع الصغير، والزرقاني في مختصر المقاصد.

(٣) رواه البخاري في كتاب الأدب.

(٤) رواه البيهقي في شعب الإيمان، والهيثمي في مجمع الزوائد.

وما هو الحل لو طلبت المرأة من زوجها أن تحمل هي مرّة، وهو مرّة، تحقيقاً للمساواة بينهما؟ فهل هذا ممكن؟! أم أن الخالق اختصّ كلاً منهما بعمل لا ينقص منزلته عن الآخر، وهو يتوافق مع فطرته؟!

إن علماء الغرب وكثيرين من أعداء الدين يدركون مكانة المرأة في الإسلام، وأنه حفظ حقوقها في التصرف بأموالها، واختيار زوجها، وخلعه إن أرادت ومن دون سبب، وهم يعرفون أن للآية الكريمة: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ تمة هي ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء/٣٤]، ويعلمون أنه لاستقامة وضع الأسرة يجب أن يكون لها مدير كأى شركة أو مؤسسة، واختير الرجل للقوامة لتركيبه العضوي والنفسي والعاطفي، ولأنه مفروض عليه الإنفاق، وعندما لا يُحسن أي من الشريكين أداء مهمته تُهدم الأسرة ويحصل الفراق.

إن دعاة مساواة المرأة بالرجل وتحزُّرها لا يهدفون إلى تحسين وضعها في المجتمع الإسلامي، وهم يعلمون إحصائياً أن تعنيف المرأة واغتصابها وضربها في أي مجتمع من مجتمعاتهم أكثر منه في معظم المجتمعات الإسلامية، ولكنهم يقصدون إلى تعهيرها واستغلال جسدها، وإشاعة الفاحشة في المجتمعات المسلمة. فهل سمح الإسلام للرجل بالفاحشة، وحرّمها على المرأة؟! وهل عقوبة الزاني تختلف عن عقوبة الزانية؟! أليسا متساويين في العقوبة؟!

إن الإسلام ليس متهماً، وإن تغاضت بعض المجتمعات الإسلامية عن تصرفات الرجل وتشدّدت حيال المرأة، فذلك ليس عيباً في الدين، بل في عقول بعض المسلمين.

ولنفترض أن المسلمين جاروا الغرب بما يطالب به من إعطاء المرأة حقّها بالتصرف في جسدها على الطريقة الغربية، فهل تُحلّ قضية تخلف المسلمين، أم يزدادون وهناً على وهن؟

ولننظر بتجرّد إلى المجتمعات الغربية، التي تخلّت عن قيمها الدينية والأخلاقية وأعطت المرأة حريتها الجنسية التي سبقها إليها الرجل، فما الذي حلّ في تلك المجتمعات، وإلى أين وصلت في طريقها إلى الانهيار الكلّي؟ هُدمت الأسرة، اللبنة الأولى في بناء المجتمع، أي مجتمع، وأصبحت المرأة تعيش مع المرأة، والرجل مع الرجل، ونادراً ما يتعايش رجل وامرأة وينجبان أطفالاً أسوياء.



وهذا الوضع البائس لا يغيب عن أذهان علمائهم ومفكرهم، لدرجة أن مفكراً وسياسياً أميركياً معاصراً يدعى «باتريك جيه بوكنان» أَلَّف كتاباً بعنوان «موت الغرب»<sup>(١)</sup> بيّن فيه بطريقة علمية، وبناء على دراسات إحصائية، سير الغرب إلى الانهيار، وكل ذلك نتيجة التخلّي عن القيم المسيحية واعتماد التفلّت الجنسي المغلّف بالدعوة إلى حقوق المرأة.

لذلك يجب أن يحذر الذين يعيشون في الغرب، والذين ينهرون بالتقدم العلمي الذي حقّقه، من ضلال السبيل، فإنّ تخلفنا هو في مجالات كثيرة، أحدها التهاون في حفظ مكانة المرأة التي كرمها بها الإسلام كما كرم الرجل، وعدم التعدي على حقوقها كما يحصل في بعض المجتمعات الإسلامية تجاوزاً للدين.

فالدين عبادات ومعاملات ونظام حياة، وقد حصر المسلمون دينهم في العبادات، التي لها غايات، وأهملوا الغايات والجوانب الأخرى. مع أن أحاديث كثيرة تشير إلى عفو رب العالمين عما يخصّسه، وعدم عفوهِ عما يخصُّ حقوق الآخرين. وحتى في العبادات اهتموا بالصوم والصلاة، وأهملوا الزكاة التي تعدُّ من أسس قيام مجتمع متكافل متضامن.

إن الإسلام لا يؤخذ قطعاً، نؤمن ببعض منه ونكفر ببعض، نطبّق جزءاً ونهمل آخر. قال تعالى معتفياً لليهود الذين فعلوا ذلك بدينهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة/٨٥]، حتى المغالاة في ناحية من نواحي الدين وتجاوز المعقول فيها، ولو كانت عبادة، تجعل منه مخلوقاً مشوهاً. وإن التراث بحاجة إلى إعادة قراءة وفهم، وليس في الإسلام من مقدّس إلا القرآن الكريم، والسنة الصحيحة.

وإننا ندرك أن مغلّي العقول، من مخالفي أمر الله بالتفكير، سيشمرون عن سواعدهم للتهجم على كل من يحاول دراسة التراث دراسة علمية نقدية، تعامياً أو جموداً أو لأغراض أخرى خبيثة.

وعندما ندعو إلى إعادة النظر في مفاهيم خاطئة في تراثنا لا ندعو إلى نبذه،

(١) تُرجم إلى العربية، ونشرته مكتبة العبيكان في الرياض.

إنما ندعو إلى تبين الغث من السمين، والعاقل من اتَّعظ بغيره، ورأى الحق فاتَّبعه، فالحق أحق أن يُتَّبَع.

إن زبدة ما يهدف إليه مؤلف الكتاب هو البرهان على أن في الأحاديث المتداولة ما هو غير صحيح، حتى في ما تُعورف على أنه صحيح. وفكرته ليست جديدة، وقد تناولها بالبحث علماء كثيرون، قديماً وحديثاً، وربما كان الشيخ الألباني أشهر المعاصرين منهم. ولا بن الديع (عبد الرحمن بن علي الزبيدي المتوفى سنة ٩٤٤هـ) كتاب بعنوان «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»<sup>(١)</sup>.

إن البخاري ومسلم بدءا في جمع الحديث الشريف بعد وفاة الرسول ﷺ بأكثر من مئتي سنة. وقد بذلا جهداً كبيراً للتأكد من صحة كل حديث، ووضعوا من القواعد لذلك ما يذهل العقول. ومع كل ذلك لا نرى من المناسب أن يقال: إن أصح كتاب بعد القرآن الكريم هو صحيح البخاري أو غيره من كتب الحديث. فالقرآن كلام الله وهو لا يقارن بكلام بشر، وبخاصة أن بعض العلماء أجاز رواية الحديث بالمعنى، ولذلك نرى الفكرة الواحدة تردُّ في عدّة أحاديث بألفاظ مختلفة.

ومن غير المفيد تكرار ما سيفضّله المؤلف، ونكتفي بالإشارة إلى أنه وُفق في إثبات عدم صحة بعض الأحاديث؛ كالبرهان على أن الرسول ﷺ لم يتزوج عائشة وهي ابنة تسع سنين، وأخفق - من وجهة نظرنا - في آراء، منها ما ذهب إليه من أن لكل مسلم بالغ عاقل الحقّ في قبول حديث ما أو رفضه، ولا نُؤيده فيه وبخاصة أن للأنبياء خصوصيات ليست للبشر، ومنها المعجزات التي تخالف العقول والمعقول، فإن قال الرسول ﷺ حديثاً صحيحاً لا يخالف القرآن والسنة، ولا يقبله العقل اليوم؛ لقصور العلوم مثلاً، فقد يقبله غداً. وفي القرآن الكريم نفسه إشارات علمية لم تكن مقبولة عقلاً في الزمن الماضي وأصبحت مقبولة اليوم، مثل نقل عرش بلقيس وغيرها.

وفي مطلق الأحوال هو بشر بذل جهداً كبيراً في محاولة منه لخدمة دينه، فإن

(١) م.س. حققه الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، ونشرته دار النفائس في بيروت.



أخطأً فله أجر، وإن أصاب فله أجران، ويحكم عمله الحديث الشريف (إنما الأعمال بالنيات..)<sup>(١)</sup>.

أما نحن فننشر الكتاب اعتقاداً منا بضرورة حرية الرأي، ولأننا نرغب بإلقاء حجر في بحيرة راكدة، فعسى أن يحرك هذا الكتاب الغياري على أمّتهم ودينهم، فيسعون إلى تنقية الأحاديث النبوية مما ليس منها، وينقون تراثنا الرائع مما أدخل فيه. فلئن كان بيع صكوك الغفران عند غيرنا لم تقبله العقول النيرة فتركوا الدين، فإننا نخشى أن تتسبب أحاديث غير صحيحة، وفتاوى ما أنزل الله بها من سلطان، بنفور شبابنا من دينهم لصعوبة تقبل عقولهم ما ورد فيها لأسباب توسع المؤلف في الحديث عنها، فلا يُستحسن تكرارها.

سائلين الله ﷻ أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، ويجعل فيه فائدة للمسلمين.

الناشر: أحمد راتب عرموش

ماجستير دراسات إسلامية

عضو اتحاد الكتاب اللبنانيين

(١) متفق عليه.